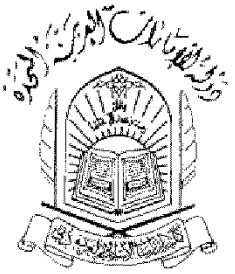

مجلة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية فكرية ثقافية محكمة

العدد
الثالث
١٤١١ هـ
١٩٩١ هـ

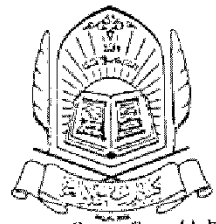

الإمارات العربية المتحدة

مجلة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية فكرية ثقافية محكمة

العدد الثالث

المحتويات

❁ بحوث الشريعة وأصول الدين

مقاصد الشريعة العامة — أ. د. إبراهيم سلقيني ٧

ما هو الحج الأكبر ؟ — أ. د. نور الدين عتر ٢٥

ـ حكم الزواج في الشريعة الإسلامية — د. رجب شهوان ٣٩

ـ أهل السلوك وموقفهم من النظر العقلي — د. نشأت ضيف ١٠٣

ـ حكم اشتراك المرأة في الأعمال العسكرية والمجالات السياسية — أ. زينب بيره جكلي ١٢٥

❁ البحوث العربية والتاريخية

ـ اللغة أم العلوم — أ. د. مازن المبارك ١٥٧

ـ موقف عمر بن عبدالعزيز من الشعر والشعراء — أ. د. وليد قصاب ١٧٣

ـ مذهب أبي البقاء العكبري في النحو — د. غازي طليمات ٢٠١

ـ مسألة «ان رحمة الله قريب من المحسنين» عند ابن مالك وابن هشام — أ. ماجد الذهبي ٢٢٣

❁ عرض الكتب

ـ العثمانيون في تاريخ الحضارة تأليف د. محمد حرب — عرض د. حسين دويدار ٢٥١

مذهب أبي البقاء العكبري في النحو

د. غازي طليمات

مدرس في قسم اللغة العربية وآدابها

١) ترجمته:

يُعدُّ أبوالبقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَرِيّ الحنبلي النحوي الضرير واحداً من أعلام النحو في القرن السادس الهجري. ولد في بغداد سنة ٥٣٨ هـ(١)، وفيها توفي سنة ٦١٦ هـ(٢)، أخذ النحو عن أبي محمد بن الخشّاب، وعن غيره من مشايخ عصره ببغداد، وسمع الحديث من ابن البطي محمد بن عبدالباقي، ومن أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي(٣)، وتفقه على القاضي أبي يعلى الصغير، وأبي حكيم النهرواني، وتخرّج به أئمة.

قال ابن النجار: قرأت عليه كثيرا من مصنّفاته، وصحبته مدة طويلة، وكان ثقة متدينا حسن الأخلاق متواضعا(٤). وقال ابن أبي الجيش: كان يفتي في تسعة علوم، وكان أوحد زمانه في النحو، واللغة، والحساب، والفرائض، والجبر، والمقابلة، والفقه، وإعراب القرآن، والقراءات الشاذّة، وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسطات(٥).

---

(١) كذا في أكثر المصادر وكتب التراجم ومنها: وفيات الأعيان لابن خلكان (ت ح د. إحسان عباس ـ بيروت ١٩٧٠م) ٣/ ١٠٠ وجاء في ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب أنه ولد سنة ٥٣٩ هـ. انظر الذيل ٤/ ١٠٩.

(٢) كذا في أكثر المصادر وكتب التراجم. وجاء في كشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ١٧٧٤ (طبعة استنبول ١٩٤٠ م أنه توفي سنة ٦١٠ هـ.

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠.

(٤) سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي ٢٢/ ٩١ (ت ح د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٨٥ م.

(٥) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥/ ٦٧ (دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ بلا تاريخ).

أحصى له الدكتور عبدالإله نبهان(١) أسماء خمسة وخمسين كتاباً بين مطبوع ومخطوط ومذكور في المصادر وكتب التراجم، وأحصينا منها أسماء سبعة عشر كتاباً في النحو، بعضها مطبوع، وبعضها مخطوط(٢)، وبعضها مفقود، فإذا أضفنا إلى هذه الكتب المتخصصة بالنحو ما في كتبه الأخرى من أعاريب(٣) أدركنا أن النحو كان مشغلة الشيخ الأولى فيما أملى على تلاميذه، فأي نحو كان ينحو؟ وهل بيّن الأقدمون مذهبه في النحو كما بيّنوا مذهبه في الفقه؟

ذكرت كتب التراجم أن العكبري كان حنبليا، وذكر الذهبي أنه كان متعصباً لمذهب أحمد بن حنبل في الفقه(٤)، ولم أجد فيما وقفت عليه من مصادر ما يشير إلى مذهبه في النحو، غير أن نفراً من الدارسين المحدثين أبَوْا إلا أن يُلحقوه بمذهب من مذاهب النحو، فألحقه بعضهم بمدرسة بغداد، وبعضهم بمدرسة الكوفة، فما أدلّتهم على هذا الإلحاق؟

٢) إلحاقه بمدرسة بغداد:

ألحق الدكتور شوقي ضيف أبا البقاء بالبغداديين، واستدل على هذا الإلحاق بدليلين: شرحِ الشيخ لكتب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن

---

(١) إعراب الحديث للعكبري تح. د. عبدالإله نبهان ص: ١٤ (طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م).

(٢) أهم الكتب التي اعتمد عليها هذا البحث كتب العكبري المطبوعة التالية: التبيين عند مذاهب النحويين، مسائل خلافية، إعراب الحديث، إملاء ما منّ به الرحمن، ومخطوطة (اللباب في علل البناء والإعراب).

(٣) من هذه الكتب: إعراب لامية الشنفرى (مطبوع)، وإعراب شواذ القراءات (مخطوطة في دار الكتب المصرية ١١٩٩ تفسير)، وتلخيص أبيات الشعر (ذكره صاحب نكت الهميان ١٧٩ وغيره)، وتلخيص التنبيه وهو في إعراب حماسة أبي تمام (ذكر في نكت الهميان ١٧٩ وطبقات النحاة ٢٣٠). وشرح أبيات كتاب سيبويه (ذكر في نكت الهميان ١٧٩ وطبقات النحاة ٢٣٠ وبغية الوعاة ٢/ ٣٩) شرح لامية العجم (مخطوطته في تونس وبغداد).

(٤) جاء في سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٩١: «وقد أرادوه على أن ينتقل من مذهب أحمد، فقال: وأقسم لو صببتم الذهب عليّ حتى أتوارى به ما تركت مذهبي».

جني البغداديّين، واختياره آراءه من نحو البصرة ونحو الكوفة. قال الدكتور شوقي ضيف: «وصلته بالشيخين أبي عليّ الفارسيّ وابن جني تتضح في شرحه لـ (إيضاح) الأول، و (لُمَع) الثاني، وأيضاً في مصنّفاته: (الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح) وتلخيص (أبيات الشعر) لأبي علي، وتلخيص التنبيه) لابن جني، و(المنتخب من كتاب المحتسب)»(١).

وقال أيضا: «واذا رجعنا الى آرائه المنثورة في كتب النحو وجدناه يتبع الفارسي في كثير منها، فقد كان يرى رأيه، ورأي الفرّاء قبله في أن (لو) تأتي مصدريّة غير عاملة في مثل (يَوَدّ أَحَدُهُمْ لو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَة)»(٢)، ويشهد لهم قراءة بعضهم (وَدّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)»(٣)»(٤).

ونحن ـ على إقرارنا بأن في عناية العكبري بكتب أبي علي الفارسي وابن جني ما ينمّ على الميل إليهما ـ نرى أن هذه العناية لا تقوم حجة دالّة على بغداديّة الرجل. فقد انقض الفرّاء ـ والكلام للدكتور شوقي ضيف نفسه ـ على كتاب سيبويه رأس البصريين يلتهمه التهاماً، ومع ذلك، ومع أنه «مات وتحت رأسه الكتاب»(٥) لم يُنسب إلى مدرسة البصرة، بل نسبت إليه مدرسة الكوفة بعد الكسائي.

وربّما كان الأخذ بآراء أبي علي وابن جني أدلّ على نزوع العكبري إلى البغداديّين، إذا كان لمدرسة بغداد ما يميزها. أمّا إذا كانت تقوم على التلفيق والتوفيق بين مدرستي البصرة والكوفة(٦)، فمن المحتمل أن يكون الرأي المنسوب إلى أحد البغداديّين رأيا بصريّاً أو كوفيّاً، ثم

---

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٧٩ (الطبعة الثانية ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٢م).

(٢) سورة البقرة ٩٦.

(٣) سورة القلم ١٩.

(٤) المدارس النحوية ١٩٣.

(٥) المدارس النحوية ١٩٣.

(٦) انظر المدارس النحوية ص ٢٤٥ وما بعدها.

غيره المتأخرون بعض التغيير، فلماذا ينسب الأخذ به إلى بغداد، ولا ينسب إلى من أخذ عنهم نُحاة بغداد فمصدريّة (لو) التي اتخذها الدكتور شوقي ضيف دليلاً على بغدادية العكبري تُعزى إلى الكوفيّين مرة، وإلى البصريّين أخرى. ففي إعراب قوله تعالى: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لو يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَة)(١)، قال أبوحيّان الأندلسي: «وذهب بعض الكوفيّين وغيرهم في مثل هذا إلى أن (لو) هنا مصدريّة بمعنى: أن»(٢)، وفي إعراب قوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون)(٣). قال أبوحيّان الأندلسي: «(لو) هنا على رأي البصريين مصدريّة بمعنى (أن) أي: ودّوا إدهانكم»(٤).

وقد تجد في كتب المتأخرين رأياً رآه أوائل البصريين، ثم اعتقده بعض البغداديين، ثم اختاره العكبري، فليس لك أن تجعل مثل هذا الرأي حجة على بغدادية أبي البقاء، ولا أن تغفل عزوه إلى الأوائل أصحاب الحق فيه. وقال السيوطي: «قال يونس وابن كيسان والزجّاج والفارسي: (إمّا) ليست عاطفة، لأنها تقترن بالواو، وهي حرف عطف، ولا يجتمع حرفا عطف. واختاره أبوالبقاء»(٥). وقال أيضا «رأيت أنا في الخصائص لأبي الفتح، وعبارته: إنما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير، ورأيته أيضاً في الأصول لابن السرّاج، وفي التلقين لأبي البقاء، وفي الجمل للزجاجي»(٦).

---

(١) سورة البقرة ٩٦.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١/ ٣١٤ دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٣ هـ.

(٣) سورة القلم ١٩.

(٤) المحيط ٨/ ٣٠٩ وانظر همع الهوامع ١/ ٨١ ومخطوطة شرح التسهيل لابن مالك دار الكتب المصرية ١٠ ش نحو. الورقة ٣٨/ ب.

(٥) الاشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٦٧٥ (تح: د. عبدالإله نبهان ـ طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥).

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٥٨ (تح: د. غازي مختار طليمات. طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦م)

ولعل أفضل دليل على إثبات بغدادية العكبري أو نفيها إحصاءٌ ما في كتاب أو كتابين من كتبه المتخصصة بالنحو من آراء البغداديين والبصريين، والاحتكام إلى الأرقام، لا الاكتفاء برأي عارض أو رأيين، ففي كتاب التبيين أورد العكبري رأياً واحداً لابن جني ودحضه، وثلاثة لأبي علي، أقرّ منها واحداً وسفّه اثنين، وثلاثة عشر رأيا لسيبويه أقرّها جميعا، وإذا كانت الكثرة تغلب القلة فالأرقام التي أحصيناها تعني أنّ عزو العكبري إلى مدرسة البصرة أقرب إلى الحق.

ولو استعرضت مائة ورقة من اللباب لم تجد فيها إلا رأياً واحداً لابن جني، وهو قوله: «إن الحركة تنشأ بعد الحرف»(١)، ذكر العكبري هذا القول معزوّا إلى ابن جني ثم ردّ عليه من وجهين رداً حازماً، وهو حظّ أبي الفتح كلّه من نصف كتاب اللباب.

غير أن حظّ شيخه أبي عليّ كان أوفر، إذ ذكره العكبري في هذا الشطر من مخطوطة اللباب ستّ مرات ذكراً تفاوت كلامه فيه، فقد سالمه في أربع منها، وخاصمه في اثنتين، لكنّه لم ينوه به قطّ. قال في باب (ليس): «وأما ليس فمن البصريّين من قال: هي حرف... وأبوعليّ يشير إليه في كتبه كثيراً»(٢). وقال في باب (كان): «وتزاد (كان) في التعجّب نحو: ما كان أحسن زيداً!! ولا فاعل لها عند أبي علي»(٣). وقال في علة منع (جمع) من الصرف: «قال أبوعليّ: هو معدول عن (جماعى) مثل: صحراء وصحارى»(٤)، وجاء في باب الاستثناء: «وأمّا (ما خلا) و(ما عدا) ففعلان، وأجاز أبوعلي في كتاب الشعر أن تكون (ما) في (ما عدا) زائدة، فتجرّ ما بعدها»(٥). ذكر

---

(١) مخطوطة (اللباب في علل البناء والإعراب) للعكبري الورقة ٧.
وانظر همع الهوامع للسيوطي ١: ٢٠ (مطبعة مصر ١٣٢٧ هـ).
(٢) مخطوطة اللباب الورقة ٣٠.
(٣) مخطوطة اللباب الورقة ٣٩.
(٤) مخطوطة اللباب الورقة ٨٣.
(٥) مخطوطة اللباب الورقة ٦٤.

العكبري أربعة الأقوال السابقة، ولم يشفعها بتسفيه ولا تنويه، وذكر غيرها، فشفع القول بما يدلّ على أنه مرجوحٌ مرة، وبما يدلّ على أنه ضعيف أخرى. قال في إعراب الأسماء الستة: «وقال أبوعليّ وجماعة من أصحابه: هذه حروف إعراب دوالٌ على الإعراب، فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه إلا أنهّم لم يقدّروا فيها إعرابا، وهذا مذهب مستقيم كما في التثنية والجمع. ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس، وموافقته الأصول»(١). والقول الثاني يتعلّق بالعامل في الخبر. قال أبوالبقاء: «المبتدأ هو العامل في الخبر، وهو قول أبي علي، وهذا ضعيف»(٢). وفي هذين القولين دليل قاطع على أن العكبري لم يكن بغداديا، وإنما كان يتكّىء على آراء البغداديّين في ترجيح أقوال البصريين وعلى رأسهم سيبويه، أو كان يذكرها ليفنّدها، أو ليردّها إلى أصولها البصريّة.

ومما يظاهر دعوانا أن العكبري ذكر سيبويه في اللباب ثلاثين مرّة، وقبس من كلامه شذرات، وأنّه كان يشفع كلامه بالاستحسان، ويحوط آراءه بالإكبار، فأنّى لنا أن ننزعه من منبته في مدرسة البصرة لنغرسه في مدرسة بغداد؟

٣) إلحاقه بمدرسة الكوفة

إذا كان لإخراج العكبري من مدرسة البصرة وإدخاله في مدرسة بغداد بعض المسوّغات، فليس لسلكه في سلك الكوفيين مسوّغ واحد يستند إليه الباحث. فقد كان الشيخ بصريّاً شديد الموالاة لنحو البصرة ونحاتها، شديد المعاداة لنحو الكوفة ونحاتها. ومع ذلك ذهب الأستاذ محمد الطنطاوي إلى أن أبا البقاء كوفيّ المذهب، ومضى يقارن كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) قبل أن يقرأه بكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات ابن الأنباري

(١) مخطوطة اللباب الورقة ١٣.

(٢) مخطوطة اللباب الورقة ٢٢.

مقارنة أساسُها الظن، فقال: «ألّف بعد ابن الأنباريّ أبوالبقاء العكبري كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) ولم نعثر على هذا الكتاب، إلاّ أن المعروف عن العكبريّ أنه كوفيّ النزعة، كما يتضح جلياً من مؤلّفاته»(١). فما المؤلّفات التي استقى منها الباحث هذه المعرفة الجلية؟

يبدو أن الكتاب الذي استقى منه الأستاذ محمد الطنطاوي هذه المعرفة هو (شرح ديوان المتنبي) المنسوب إلى العكبري، وهذا الشرح كتاب أدب ولغة قبل أن يكون كتاب نحو، ونسبته إلى أبي البقاء مطعون فيها(٢). وإذا لم يكن الباحث الفاضل قد عثر على كتاب «التبيين» فإن مخطوطة (اللباب) التي يشاركني في تحقيقها زميلي الدكتور عبدالإله نبهان كانت راقدة في مكتبة الأزهر، تنتظر من يوقظها، ويتعرّف منها مذهب العكبريّ في النحو. وإن كتابه الآخر (مسائل خلافية في النحو) يترجم عن نزوع قوي إلى مذهب البصرة. قال الدكتور عبدالإله نبهان: «أبوالبقاء في نحوه بصريّ المذهب، يتبنّى آراء البصريين، ويسوق حججهم، ويعلّل بعللهم، وينهج نهجهم. يدل على ذلك نظرة نلقيها على كتابه: مسائل خلافية في النحو»(٣).

٤) العكبري بصريّ المذهب:

واليوم، بعد وقوفنا على كتاب التبيين، وتحقيقنا كتاب اللباب أوسع ما وصل إلينا من كتب الشيخ في النحو، وأوفاها بالإفصاح عن مذهبه، نستطيع أن ندرس هذه القضية درساً مفصلاً، نزعم أنه قادر على تقديم صورة أقرب إلى الوضوح عن مذهبه، ووضعه في موضعه، أو في موضع يجبّ أن يضع نفسه فيه من مدارس النحو،

---

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص ١٨٠ (مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الثانية).

(٢) انظر مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق في العددين الأول والثاني من المجلد الثاني والعشرين.

(٣) إعراب الحديث ١٧.

وأساس هذا الدرس الإحصاء والاستقصاء، لا الظنّ الذي يحوط النتائج بسحب التخمين. وسيظهر للقارىء بعد وقوفه على ما نسوق من أدلة أن العكبري نحويّ بصري مخلص لسيبويه في النحو إخلاصه لأحمد بن حنبل في الفقه.

أ ـ إقراره بالانتماء إلى البصريين:

أوّل أدلتنا على مذهب العكبري إقراره بانتمائه إلى البصريين إقراراً تخالطه المفاخرة بهم والمنافرة لخصومهم. من ذلك قوله في مسألة اشتقاق الاسم: «الاسم مشتق من السمّو عندنا، وقال الكوفيون: هو من الوسم. فالمحذوف عندنا لامُه، وعندهم فاؤه»(١). وقوله في مسألة التنازع: «إذا كان معك فعلان والمعمول فيه لفظ واحد، وصحّ عمل كلّ واحد منهما فيه فأوْلاهما بالعمل الثاني ـ وقال الكوفيّون: أولاهما الأوّل، وذلك مثل قولك؛ ضربني وضربت زيداً، فالوجه عندنا نصب زيد بـ (ضربت) وعندهم رفعه بـ (ضربني). وقال الكسائي: إن كان للفعل الأوّل فاعل حُذف، ولم يجعل مكانه ضمير.. وأمّا مذهب الكسائي فبعيد»(٢)، ففي قوله غير مرّة (عندنا) إلحاح صراح على انتمائه إلى البصريين، وفي قوله (عندهم) انتفاء عن الكوفيين. ومهما نحاول البحث عن دليل نستنبطه من أقوال الآخرين في مذهبه فلن نجد دليلاً أقوى من إقراره بالقول الصريح وانتمائه بالنصّ الصحيح إلى البصريين.

ب: تبنّيه الأصول البصرية:

وثاني الأدلة على مذهبه تبنّيه الأصول البصرية، وإنك لتجد هذه الأصول تظاهر الآراء الفرعية التي يراها، فهي الحكم الذي يحتكم

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ١٣٤ لأبي البقاء العكبري تح: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ـ دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦ م.

(٢) التبيين ٢٥٢.

إليه في مناقشة المسائل الكثيرة، من ذلك على سبيل المثال إنكارُه على الكوفيين أن يكون الفاعل عاملاً في المفعول، أو أن يكون العمل في المفعول شركة يقتسمها الفعل والفاعل، قال أبوالبقاء: «العامل في الفاعل والمفعول الفعلُ، وقال بعض الكوفيين: العامل في المفعول الفعلُ والفاعلُ معاً. ومنهم من قال: الفعل عاملٌ في الفاعل، والفاعل عامل في المفعول[1]. وهذا الموقف يستند إلى أصْل بصريّ، وهو «الأصْل في الأسماء ألا تعمل».

جـ ـ ردّه على الكوفيين:

والدليل الثالث على أن العكبريّ بصريٌّ لا كوفيّ ورده على الكوفيين، ودحضه آراءهم في كتبه كلّها على نحو لينّ حينا، عنيف في أكثر الأحيان، وزهدُه في آرائهم التي خالفت آراء البصريين. ولو قست ما أخذه منهم بما أخذه أبوالبركات في الإنصاف لوجدته أزهد في نحوهم من أبي البركات الذي ذهب مذهبهم في سبع مسائل من مائة وإحدى وعشرين مسألة. أما العكبري فلم يذهب مذهبهم إلاّ في مسألة واحدة من ستّ وخمسين مسألة وردت في كتابه (التبيين)، وهي أنّ اللام الأولى في (لعلّ) أصل، وهي عند البصريين زائدة، قال أبوالبقاء: «والصحيح عندي أنّ (لعلّ) و(علّ) لغتان، لا يُحكم في إحداهما بالزيادة، ولا في الأخرى بالحذف»[2].

وليس في المسائل الخلافيّة السبعين التي ينطوي عليها الشطر الأول من كتاب اللباب غير هذه المسألة. إن زيادة اللام في (لعل) هي القضية الوحيدة التي أنكرها العكبريّ على البصريين، وهي المسألة الوحيدة التي تجدها في كتاب التبيين ثم في النصف الأول من كتاب اللباب. أما المسائل الأخرى التسع والستون فقد كان فيها أبوالبقاء الخصم اللدود لنحو الكوفة ونحاتها، وقد اتخذت خصومته في هذا

(١) التبيين ٢٦٣.

(٢) التبيين ٣٥٩.

الكتاب وفي غيره من الكتب التي أتيح لنا الاطلاع عليها أشكالا متعدّدة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

١ ـ اتهام أصحاب الكوفيين بالرشوة:

ويتجلّى هذا الاتهام في المسألة الزنبورية التي انعقد فيها الجدال بين سيبويه رأس البصريين، والكسائي رأس الكوفيين. قال أبوالبقاء: «وتقول: كنت أظن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي. وقال الكوفيّون: فإذا هو إيّاها.. والجواب عن الحكاية من وجهين: أحدُهما أن الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائي والفرّاء مالاً على أن يقولوا بما يوافق قولهم، ولم يشعر بذلك الكسائي والفرّاء»(١).

٢ ـ إبطال آراء الكوفيين:

الإبطال في اللغة جعل الشيء باطلاً، والذهاب به وتضييعه، والمرء لا يُبطل إلاّ ما يزدريه. ولو لم يكن العكبري يزدري آراء الكوفيين ما فرّط بها، ولكنه نظر فيها فوجدها منافية لما يعتقد أنه الحق، فلم يباهها، ولم يتعلق منها بسبب. ومن هذه الآراء تقديم التمييز على الفعل العامل فيه، والعطف بـ (لكنْ) بعد الموجب. قال أبوالبقاء: «ولا يجوز تقديم المنصوب هنا (يعني التمييز) على الفعل. وقال المازني والمبرّد والكوفيّون: هو جائز. وذلك باطل»(٢). وقال أيضا: «ولا يعطف بـ (لكنْ) إلاّ بعد النفي، وذهب الكوفيّون إلى العطف بها بعد الإثبات.. وهذا باطل»(٣).

٣ ـ الحكم على آرائهم بالفساد:

الفساد في اللغة ضد الصلاح، وإنك لتجد هذا الحكم القاسي على

---

(١) مخطوطة اللباب: الورقة ١٠٥.

(٢) مخطوطة اللباب الورقة ٩٠.

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري ١/ ٤ (دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٧٩م).

آراء الكوفيين في مسائل كثيرة نثرها الشيخ في تضاعيف كتبه، وفي سبع من مسائل اللباب، ومنها الخلاف في اشتقاق الاسم، قال أبوالبقاء: «الأصل في اسم (سمو)، فالمحذوف لامه.. وقال الكوفيون: أصله (وسم)، لأنه من الوسم، وهو العلامة. وهذا صحيح في المعنى، فاسدٌ اشتقاقاً»(١). وإذا كان هذا الرأي الفاسد في الاشتقاق ينطوي على صحة المعنى ففي نحو الكوفة آراء لا تنطوي على غير الفساد لمجانبتها كلّ وجه من وجوه الصحة اللفظية والمعنوية والمنطقية، وإليك نموذجات مختصرة منها:

قال أبوالبقاء: «لا يجوز أن تبني (كان) لما لم يُسمّ فاعله.. وقال الفراء: يجوز، وهو فاسد»(٢) وقال: «إذا عطفت على اسم (إنّ) قبل الخبر لم يجز فيه إلاّ النصب، وبه قال الفرّاء فيما يظهر فيه الإعراب.. واختار الكسائي الرفع فيهما. والرفع فاسد»(٣). ومما قال أبوالبقاء في ناصب المفعول معه: «مذهب سيبويه والمحققين أنه الفعل المذكور كقولك: قمت وزيداً، وقال الكوفيون: ينتصب على الخلاف(٤). وقد أفسدناه» (٥). ومما قال في ترخيم المنادى: «إذا رخّمت الرباعيّ لم تحذف منه سوى حرف واحد. وقال الفرّاء: إن كان الثالث ساكناً حذفته مع الأخير. وهذا فاسد»(٦).

---

(١) إملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري ١/ ٤ دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولى

(٢) مخطوطة اللباب الورقة: ٣٢.

(٣) مخطوطة اللباب الورقة: ٤٢.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٢٤: «انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لمخالف ما قبله». وفي شرح معنى النصب على الخلاف عند الكوفيين قال ابن يعيش ٢/ ٤٩: «وذهب الكوفيّون في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف. قالوا: وذلك أنا إذا قلنا: استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرار الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لا تكون معوجّة فتستوي، فلمّا خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف.. والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعلُ الأوّل». وانظر همع الهوامع ١/ ٢٢٠.

(٥) مخطوطة اللباب الورقة: ٥٧.

(٦) مخطوطة اللباب الورقة: ٧٢.

٤ ـ تخطئتُهم والزراية بآرائهم:

لم يكن أبوالبقاء في مخاصمة الكوفيين يصانع المخطئين، بل كان يرميهم بالخطأ والغلط مجتزئا بالرمي مرة، مبرهناً على عوار أقوالهم مرّات، في غير مداراة ولا مجاملة. من ذلك قوله في ميم (اللهم): «والميم الزائدة في قولك: (اللهم) عوض من (يا). وقال الكوفيّون: أصلُه يا الله أمّنا بخير. وهو غلط»(١).

وربما عبرّ عن زرايته تعبيراً يدلّ على تهوين الآراء، حتى يغدو وجودها كعدمها لفهاهتها وتفاهتها. قال في تحليل اسم الإشارة: «(ذا) اسم إشارة، والألفُ من جملة الاسم. وقال الكوفيون: الذال وحدها هي الاسم، والألف زيدت لتكثير الكلمة، واستدلوا على ذلك بقولهم: ذه أمة الله، وليس ذلك بشيء، لأن هذا الاسم ظاهر، وليس في الكلام اسم ظاهر على حرف واحد حتى يحمل هذا عليه»(٢).

٥ ـ قبولُ الكوفيين الشاذَّ:

الشذوذ في اللغة الانفراد، والشذاذ الذين يكونون في القوم، وليسوا من قبائلهم. والشاذ في الاصطلاح «هو الذي يكون وجوده قليلاً لكن لا يجيء على قياس»(٣). ولمّا كان نحو البصرة أقيس من نحو الكوفة، وأزهد في الأخذ بالشاذ والنادر فقد ألحّ أبوالبقاء على رمي نحاة الكوفة بالاعتماد على نصوص قليلة خرجت على المألوف من كلام العرب، وباستنباط الأحكام منها، كما رماهم بتعميم الخاصّ كادعائهم أن المُقْسَمَ به أيّاً كان يمكن جرُه بحرف جر محذوف. قال

---

(١) مخطوطة اللباب الورقة: ٧٠.

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ١٠.

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي ٣/ ٦٣ (تح: د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٨١م.

أبوالبقاء: «فإن حذفت حرف القسم وعوضته نصبت بالفعل المقدّر، والجرّ جائز في اسم الله تعالى خاصة لكثرة استعماله في القسم، وقال الكوفيّون: يجوز ذلك في كلّ مقسم به، واحتجّوا لذلك بأشياء، كلّها شاذ قليل في الاستعمال، لا يُقاس عليه»(١).

ومن شذوذ الكوفيين ومخالفتهم الأصولَ القولُ بأنّ (منذ) مركبة من (منْ) و(إذ) وما يستتبع هذا القول من تخريجات رفضها أبوالبقاء، فقال: «(منذ): مفرد عند البصريين، ومركّب عند الكوفيين... ثم دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ... وذلك كلّه يخالف الأصول»(٢). ومن شذوذهم إجازتهم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيده(٣)، وإجازتهم العطف على المضمر من غير إعادة حرف الجر(٤)، والاعتماد في المسألتين جميعا على شواهد وتخريجات شاذّة.

٦ ـ رمي آرائهم بالضعف وبالضعف الشديد:

الضعيف لغةً ضد القويّ، واصطلاحاً «هو الذي يصل حكمه إلى الثبوت»(٥)، لكنه ينحطّ عن درجة الفصيح. وقد أكثر أبوالبقاء من وصف آراء الكوفيين بالضعف حيناً، وبالضعف الشديد حيناً آخر.

فمن ضعيفهم قولهم: إنّ المبتدأ يرفع الخبر، وإنّ (هؤلاء) اسم موصول. قال أبوالبقاء: «العامل هو المبتدأ قول الفراء. وسمّوهما (يعني المبتدأ والخبر) المترافعين، وشبّهوهما بأسماء الشرط. وإنّما تعمل في الفعل ويعمل الفعل فيها. وهذا قول ضعيف لما بيّنا أن المبتدأ لا يصلح للعمل»(٦). وفي إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ

(١) مخطوطة اللباب الورقة: ٧٩.
(٢) مخطوطة اللباب الورقة: ٧٧.
(٣) مخطوطة اللباب الورقة: ٩١.
(٤) مخطوطة اللباب الورقة: ٩١.
(٥) التكملة ٣/٦٣.
(٦) مخطوطة اللباب الورقة: ٢٢.

تَقْتُلُونَ﴾[1]. قال أبوالبقاء: «(أنتم) مبتدأ؟ . . . والخبر (هؤلاء) على أن يكون بمعنى الذين، وتقتلون صلته. وهذا ضعيف أيضاً، لأن مذهب البصريين أن (أولاء) هذا لا يكون بمنزلة (الذين)، وأجازه الكوفيون»[2].

ومن آرائهم الضعيفة إقامتهم الظرفَ مُقام الفاعل، وتقديم خبر (ما زال) عليها. قال أبوالبقاء: «قال الكوفيّون: يجوز إقامة الظرف مقام الفاعل، وإن كان معه مفعول صحيح، لأنه يصير مفعولاً به على السعة، وهذا ضعيف»[3]. وقال أيضا: «فأمّا تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها فمنعه البصريّون والفرّاء. . وقال ابن كيسان وبقية الكوفيين: يجوز تقديم الخبر عليها، وهذا ضعيف»[4].

ومن آرائهم البالغة الضعف جرُّ الاسم بحرف جرّ محذوف مقدّر، والذهاب إلى أنّ (لكنّ) مركّبة من (لا) و(إنّ) و(كاف) زائدة. قال أبوالبقاء في إعراب قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قتال فيه﴾[5]. قال: «قتال فيه: هو بدل من الشهر بدل اشتمال، لأنّ القتالَ يَقعَ في الشهر. وقالَ الكسائي: هو مخفوض على التكرار، يريد أن التقدير: عن قتال فيه، وهو معنى قول الفراء، لأنّه قال: هو مخفوض بـ (عن) مضمرة، وهذا ضعيف جداً»[6]. وقال أيضاً: «(لكنّ) مفردة، وقال الكوفيّون: هي مركبة من (لا) و(إنّ) و(الكاف الزائدة). والهمزةُ محذوفة. وهذا ضعيف جداً، لأنّ التركيب خلاف الأصل، ثم هو في الحروف أبعد»[7]. وما وُصمَ بالضعف من آراء الكوفيين كثير جداً لا يخلو منه كتاب من كتب أبي البقاء النحوية.

---

(١) سورة البقرة: ٨٥.
(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٤٨.
(٣) مخطوطة اللباب، الورقة: ٣١.
(٤) مخطوطة اللباب الورقة: ٣١.
(٥) سورة البقرة ٢١٧.
(٦) إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٩٢.
(٧) مخطوطة اللباب الورقة: ٤٠.

٧ ـ الردّ على الكوفيين بالحجج والعلل والشواهد:

يعد هذا الشكل من مخاصمة الكوفيين أصدق ما يدلّ على إخلاص العكبري لنحو البصرة، وأعمق ما في نحوه من مجادلة، وأدقّ ما تفتق عنه ذهنه الخصب من حجج وعلل. ونحن لا ننكر أن طائفة هامّة من علله مستمدة من علل سيبويه والزجاج، ومن أقيسة أبي علي وابن جني، ومما قرأه على شيخه ابن الخشاب، لكن أبا البقاء لم يكن يجتزىء بجمع آراء المتقدمين ونقلها كما فعل السيوطي من بعد، وإنّما كان يحسن استنباط العلل، ويبرع في الموازنة بين الحجج، ثم يختار ما يعتقد أنه الحقّ، ويشفعه بما يقوده إليه ذهنه الوقّاد الطلعة. وأحفل كتبه بهذا النمط من التعليل الدقيق كتاب اللباب، فهو ـ واسمه يدلّ على ما فيه ـ يتخفّفُ من التفصيل والشرح اللذين تحفل بهما الكتب المطوّلة كشرح المفصّل لابن يعيش، وهمع الهوامع للسيوطي، ويضع بين أيدي القراء زبدة النحو العربي خالصة من الأوشاب. فلكلّ دعوى ردّ، ومع كل ردّ تعليل، وطيّ كلّ تعليل فكر حصيف، وربما وجدت للمسألة الواحدة عند غيره علة أو علتين، فإذا هي عنده ذات أربع علل أو خمس. وبَيْدَ أن ترد ثراءه في هذا المضمار إلى أنه أفاد من كتب السابقين، ثم أضاف إليها ما تهدّى إليه، ولكنك لا تستطيع أن تبخسه حقه في جودة العرض، وحسن الاحتكام إلى أصول النحو البصري، وغزارة الأدلة، والقدرة على التفريع، وتصيّد الدقائق، فإذانظر في رفع الفاعل ساق أربعة(١) أدلة تعلل الرفع، وإذا ذكر أنّ الفاعل كجزء من أجزاء الفعل ساق بين يديه اثني عشر دليلاً(٢)، فإذا هو يبهرك ببراعته في الاستدلال، ونُدده في الجدال، وإدراكه أسرار العربية.

ولو شئت أن تحصي المسائل التي ردّ فيها العكبري على الكوفيين

---

(١) مخطوطة اللباب الورقة ٢١

(٢) مخطوطة اللباب الورقة ٢١

بالمجادلات المحكمة، وأتبع كل مجادلة بعلة أو علل لتحصّل لك من كتاب اللباب وحده ما لم يتحصل لك من كتب كثيرة تبزه تفصيلا وتطويلا، ويبزها تدليلا وتعليلا. وحسبنا في مقالة تحاصرها شروط النشر في مجلة أن نذكر طائفة من المسائل التي عللها، وأن نحيل القارىء على مسائل أخرى(١).

ففي نحو: (لولا زيد لهلكت) قال العكبري: «الاسم الواقع بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره مبتدأ. وقال الكوفيون: هو فاعل فعل محذوف. ومنهم من يرفعه بنفس (لولا). وقالوا: (لا) فيه بمعنى (لم) والدليل على أنه مبتدأ من وجهين»(٢). ثم مضى يعلّل. وفي نحو: ما أكرم زيداً!! قال: «فأما صيغة أفعل في التعجب ففعل لثلاثة أوجه، وقال بعض الكوفيين: هو اسم»(٣). وفي نحو: نعم التاجر زهير قال: «نعم وبئس هما فعلان عند البصريين والكسائي، واسمان عند الباقين. والدليل على أنهما فعلان ثلاثة أشياء»(٤) ثم طفق يفند آراء الكوفيين بالأدلة الدامغة. وفي رافع خبر (إنّ) قال: «خبر (إنّ) مرفوع بها. وقال الكوفيون: هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها، والدليل على أنه مرفوع بها من وجهين»(٥).

ويخُيل اليك ـ وأنت تتقلّب بين حجج العكبري وعالمه ـ أن التعليل أصبح عنده هوى متأصلا في نفسه، فهو لا يطيق فراقه، فيما يصنف من كتب الأعاريب التي لا تتسع نظائر ها للعلل، ففي إعراب قوله

---

(١) من هذه المسائل: عمل الظرف الفعل الورقة ٢٥، التعجب من الألوان، الورقة ٣٩، المصدر أصل الفعل الورقة ٥٣، ترخيم الثلاثي الورقة ٧٢، حرفية رب الورقة ٧٥، الاسم المرفوع بعد عسى الورقة ٣٧، أفرف المعارف الورقة ١٠٤ وعشرات المسائل الأخرى.

(٢) مخطوطة اللباب الورقة: ٢٢.

(٣) مخطوطة اللباب الورقة: ٣٨.

(٤) مخطوطة اللباب الورقة: ٣٤.

(٥) مخطوطة اللباب الورقة: ٤١.

تعالى: (ولا الضالين)[1]. قال: (لا) زائدة عند البصريين للتوكيد، وعند الكوفيين هي بمعنى (غير) كما قالوا: جئت بلا شيء، فأدخلوا عليها حرف الجرّ، فيكون لها حكم (غير)، وأجاب البصريون عن هذا بأن (لا) دخلت للمعنى، فتخطّاها العامل كما يتخطى الألف»[2].

٨ ـ ترجيح آراء البصريين:

وهذا الشكل من أشكال الرد على الكوفيين قليل الشيوع فيما ناقش العكبريّ من مسائل الخلاف، لأنه ينطوي على نوع من الرضى عن آراء الكوفيين. ولم يكن أبوالبقاء بغدادياً تخيّر من نحو البصرة ونحو الكوفة ما يرتضي، بل كان، كما زعمنا قبلُ، بصرياً مدلاً بانتمائه الى البصرة، وقد رأيت من تعلقه بمذهبه في الفقه ما يجعلك تقيس عليه مسلكه في النحو. فإذا هو متعلق بنحو البصرة تعلقه بفقه أحمد بن حنبل. إن خروجه من معترك الخلاف براجح ومرجوح يحرمه لذة الاعتزاز بمذهبه، غير أن الانصاف وتوخي الوصول إلى الحقيقة جعلاه يؤثر الموازنة على التزمت، ويصنف الآراء، فيفضي به التصنيف إلى راجح ومرجوح. ومن هذه الآراء ترجيحه إعمال الفعل الثاني على إعمال الأول في نحو: أكرمني وأكرمت زيداً. قال أبوالبقاء: «وأولى الفعلين بالعمل الأخير منهما. وقال الكوفيون: الأول أولى... والدليل على أن إعمال الثاني أولى السماع والقياس»[3].

د ـ العكبري البصري أنصف الكوفيين:

لم يكن تعلق العكبري بنحو البصرة ليميل به ـ وهو الثقة المتدين المتواضع ـ عن نصرة الحق، وإنصاف الخصم، ولهذا كان أحياناً يرسل آراء الفريقين غير متحرف لفريق، ولا مظاهر لقوم على قوم. ففي

---

(١) فاتحة الكتاب ٧.

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ١/٨.

(٣) مخطوطة لبنات الورقة ٢٨.

إعراب قوله صلى الله عليه وسلم (إن جبريل أو ملك جاء) قال: «وفي هذه الرواية (ملكٌ) بالرفع، والوجه النصب عطفاً على اسم (إنّ)، وأما الرفع فله وجهان: أحدهما أن يكون مبتدأ، و(جاء) خبره، وخبر إن محذوف دل عليه جاء، تقديره: إن جبريل جاء، وملك جاء. والوجه الثاني يخرج على مذهب الكوفيين، فإنهم يجيزون العطف على موضع إن»(١). وفي إعراب قوله تعالى (هاؤم اقرؤوا كتابيه)(٢) قال: «(هاؤم): اسم للفعل بمعنى خذوا، و(كتابيه): منصوب باقرؤوا لا بهاؤم عند البصريين، وبهاؤم عند الكوفيين»(٣). وفي باب الندبة قال: «لا يجوز أن تلحق علامة الندبة الصفة، نحو: وازيد الظريفاه، وأجازه الكوفيون ويونس»(٤). فهو هنا يكتفي بالعرض، ويترك الاختيار والحكم للقارىء.

ومن إنصافه الإقرار ببعض المصطلحات والآراء الكوفية، فقد تواضع الكوفيون على مصطلحات تميز مدرستهم من مدرسة البصرة، لكنها لم يكتب لها الذيوع، ولم تقو على منافسة المصطلحات البصرية، بل بقيت حبيسة الكوفة، وانسرب بعضها إلى كتب الخلاف، واستعملها النحاة في أثناء الموازنة بين الفريقين. ولذلك لم يكن بد من تفسير معانيها لتوضيح أوجه الخلاف والشبه بين المدرستين. وقد مر بك قبل مصطلح (الخلاف) وتفسيره، ومن هذا القبيل قول أبي البقاء: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، فهبت ريح شديدة، فقال: هذه لموت منافق. فلما قدمنا المدينة إذا هو قد مات عظيم من عظماء المنافقين. (هو) ههنا ضمير الشأن، إذ لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه، ويسميه الكوفيون: المجهول»(٥).

وربما جاز الإنصاف بالعكبري أفق القبول والتفسير إلى أفق

---

(١) إعراب الحديث ٢٢٩ ـ ٢٣٠

(٢) سورة الحاقة ١٩

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٢٦٧

(٤) مخطوطة اللباب الورقة : ٧١

(٥) اعراب الحديث ١٣٢.

الاستحسان، فشهد للكوفيين بصحة ما اصطلحوا عليه. قال: «إنما سميت كسرة الإعراب جراً لتسفلها في الفم وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان كجر الشيء على الأرض. والكوفيون يسمونه خفضا، وهو صحيح المعنى، لأن الانخفاض الانهباط، وهو تسفل»(١).

وربما أفضى الإنصاف بأبي البقاء إلى إيثار الرأي الكوفي على البصري في أحيان قليلة. ففي إعراب بيت الشنفرى

أقيموا بني أمّي صدور مطيكم فإنيّ إلى قوم سواكم لأميل

قال: «وأما (سوى) ههنا فهي صفة لقوم في موضع جر، وأكثر ما تقع ظرفاً»(٢)، فقد آثر، ولم يصرح، إعراب الكوفيين على إعراب البصريين الذين يُلزمون (سوى) الظرفية. قال ابن هشام: «وما جاءني أحد سواك بالنصب، والرفع وهو الأرجح. وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، ولا يخرج عن ذلك إلاّ في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين»(٣).

ويحسن بنا قبل الفراغ من الحديث عن مذهب العكبري في النحو أن نشير إلى أن الشيخ قد عزيت إليه أقوال لم يقلها، ومثل هذا العزو حمّله أوزار غيره من النقلة غير الأثبات الذين لا يتحرجون، ولا يتوخون الدقة فيما ينقلون. فإذا تناهت أقوالهم إلى أسماع المتأخرين فسرّوها التفسير الذي يميل بالشيخ عن مذهبه. قال السيوطي: «قال أبوحيّان: ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللام في نحو قوله: (وما كان الله ليعذبهم)(٤)، هي لام

---

(١) مخطوطة اللباب الورقة: ٧٣.

(٢) إعراب لامية الشنفرى للعكبري ص: ٥٨ (تح محمد أمين جبران. المكتب الاسلامي بيروت ١٩٨٤).

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ١٥١ (تح: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة الاستاذ سعيد الأفغاني ـ دار الفكر الطبعة الثالثة) وانظر الإنصاف ١/ ٢٩٤.

(٤) سورة الأنفال ٣٣.

كي»[1]. كذا نقل النقلة كلام العكبري الى أبي حيان: ومثل هذا الرأي يُستنكر إذا رآه صغار الطلاب، فكيف يُقبل من أبي البقاء؟

إن على الباحث ـ قبل الأخذ بمثل هذه المنقولات، وقبل الحكم على المنقول عنه ـ أن يحتكم إلى كتبه، فهي أصدق ما يفصح عن آرائه. ومن يرجع إلى اللباب يجد الرد على هذا النقل. قال أبوالبقاء: «ولا تدخل (لام كي) على خبر (كان)، لأنها تدل على المفعول له، وهذا يجوز حذفه، والخبر لا يجوز حذفه، ولأن خبر كان يعلل بغيره لا بنفسه. وأما قوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين)[2]، فالخبر محذوف تقديره: ما كان الله مريداً ونحوه. وقال الكوفيون: هذ: ا الخبر»[3].

وبعد...

فإنه يصعب الحكم على مذهب نحوي من النحاة الذين ظهروا بعد فترة الخلاف بين الكوفيين والبصريين أي: بعد القرن الثالث الذي انقسم فيه النحاة إلى طائفتين متنافستين ما لم يكن لهذا النحوي كتب مصنّفة دوّن فيها مذهبه. ومَنْ أبى إلاّ أن يُفتي فيما لا يُستفتى فيه فعليه أن ينتبذ الارتجال، والفاشي من الأقوال، وأن يستنبط فتواه من المؤلّفات التي يثبت التمحيص نسبتها إلى أصحابها. ولم يكن العكبري النحويّ الوحيد الذي نسبه الدارسون المحدثون إلى غير مذهبه، فقد نسبوا أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥ هـ) إلى الكوفيين[4]، وليس منهم، ثم نسبوا العكبري إلى الكوفة مرة، وإلى بغداد أخرى، وهو بصري صرُاح.

---

(١) همع الهوامع ٢/٨.

(٢) سورة آل عمران ١٧٩.

(٣) مخطوطة اللباب الورقة: ٣٢.

(٤) المدارس النحوية: ٢٤١

مصادر البحث

١) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ـ الجزء الأول: تح: د. عبدالإله نبهان مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ م.

٢) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ـ الجزء الثاني تح: د. غازي طليمات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ م.

٣) إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري تح: د. عبدالإله نبهان مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ م.

٤) إعراب لامية الشنفري لأبي البقاء العكبري تح: محمد أديب جمران المكتب الإسلامي بيروت ١٩٨٤م.

٥) إملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩ م.

٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري تح محمد محيي الدين عبدالحميد دار الفكر بيروت.

٧) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٣ هـ.

٨) بغية الوعاة للسيوطي تح محمد أبوالفضل ابراهيم مطبعة عيسى البابي بالقاهرة ١٩٦٥ م.

٩) التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري تح: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦ م.

١٠) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب.

١١) سير أعلام النبلاء للذهبي تح د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان ـ بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٨٥ م.

١٢) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٣) شرح التسهيل لابن مالك مخطوطة في دار الكتب المصرية ١٠ ش نحو.

١٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ـ دار الطباعة العامرة استنبول ١٢٧٥ هـ.

١٥) شرح المفصّل لابن يعيش ـ إدارة الطباعة المنيرية.

١٦) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تح د. محسن غياض مطبعة النعمان بالنجف ١٩٧٤ م.
١٧) كشف الظنون لحاجي خليفة استنبول ١٩٤١ م.
١٨) الكليات لأبي البقاء الكفوي تح. د. عدنان درويش، محمد المصري ـ وزارة الثقافة دمشق ١٩٨١ م.
١٩) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري مخطوطته في القاهرة.
٢٠) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٢٢ العدد ١ ـ ٢.
٢١) المدارس النحوية د. شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م.
٢٢) مغني اللبيب لابن هشام تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله ـ راجعه الأستاذ سعيد الأفغاني ـ دار الفكر الطبعة الثانية.
٢٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ـ الطبعة الثانية ـ مطبعة السعادة بمصر.
٢٤) نكت الهميان للصلاح الصفدي تح: أحمد زكي بك ـ المطبعة الجمالية بالقاهرة.
٢٥) همع الهوامع للسيوطي مطبعة مصر ١٣٢٧ هـ.
٢٦) وفيات الأعيان لابن خلكان تح: د. إحسان عباس بيروت ١٩٧٠ م.